أثر الواردات الليبية ودورها في دعم الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2000-2017)

عبدالرزاق عبدالله السوقي. محاضر كلية التجارة والاقتصاد – مسلاتة، الجامعة الأسمرية

المخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الواردات الليبية ودورها في دعم الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2000-2017) من خلال متغير متمثل بقيمة الواردات الليبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وحاولت الدراسة تقديم مقترحات تساهم في تذليل الصعوبات والمعوقات التي يمكن أن تشكل خطراً على الاقتصاد الليبي واستخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي من خلال النظريات الخاصة بالتجارة الخارجية، والأسلوب الكمي من خلال استخدام الاقتصاد القياسي، وقد تم الاعتماد على البيانات المنشورة الرسمية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية للمتغير المستقل المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى تحقق الفرضية يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية (عند مستوى المعنوية 0.05) لقيمة الواردات (x) على الناتج المحلي الإجمالي (y).

ABSTRACT

The study aimed to identify the impact of Libyan imports and their role in supporting the national economy during the period (2000-2017) through a variable represented by the value of Libyan imports to the gross domestic product, and the study tried to present

proposals that contribute to overcoming the difficulties and obstacles that could pose a threat to the Libyan economy The study used the descriptive method through the theories of foreign trade, and the quantitative method through the use of econometrics, and the official published data were relied upon, and the study concluded that there is a significant relationship to the independent variable affecting the gross domestic product, which indicates the hypothesis is fulfilled there is an effect Significant statistically significant (at the level of significance 0.05) for the value of imports (x) over GDP (y).

المقدمة:

لعل أبرز ما يتسم به الاقتصاد الليبي شأنه شأن الاقتصاديات النامية الأخرى الجمود في عناصر الإنتاج المحلية وتخلفها مما يحد من قدرة العرض المحلي على مجاراة أو ملاحقة الزيادات في الطلب المحلي، والتي تنجم في الدول النامية عادةً نتيجة اكتشاف مورد طبيعي، يؤدي إلى زيادة عناصر الانفاق مما يتطلب تغطية فائض الطلب المحلي عن طريق الاستيراد خاصةً مع تسارع عمليات التنمية والتي تستلزم بدورها استيراد المزيد من المعدات الاستثمارية والتكنولوجية التي لا يتوفر عليها الاقتصاد المحلي، كذلك تؤدي زيادة الدخول المترتبة على التنمية الاقتصادية من جانب آخر إلى زيادة الطلب على الواردات من السلع الاستهلاكية بسبب عجز العرض المحلي عن تلبية الزيادات في الطلب المحلي من واقع تخلف عناصر الانتاج وجمودها، خاصةً عند اكتشاف وتصدير ذلك المورد الطبيعي، أو حدوث تطورات في أسعار هذا المورد، ومن ثُم التأثير على الدخل، وعلى الأنماط الاستهلاكية السائدة، وحيث أن الزيادة في القدرة على استيراد السلع الاستثمارية تحدث بشكل رئيس من خلال التوسع في الصادرات، مقارنةً بحدوثها نتيجة إحلال

الإنتاج المحلي محل الواردات؛ فواردات الاقتصاد النامي تتكون في الغالب من المنتجات الأولية أو المنتجات المصنعة التي قد لا تتوفر محلياً لأسباب مناخية أو طبيعية، ولم يشذّ الاقتصاد الليبي عن هذه القاعدة، إذ أن التوسع في الصادرات من النفط الخام، والزيادة التي تحققت نتيجةً لذلك في مستويات الدخل والناتج، فضلاً عن التسارع في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أدت إلى حدوث زيادات في الكميات المطلقة لمختلف فئات الواردات.

مشكلة الدراسة:

من خلال تتبع هيكل وبنيان الواردات والذي يتسم بالتنوع السلعي والتركيز الجغرافي في الاقتصاد الليبي فإن ازدياد القدرة الاستيرادية للاقتصاد، متزامنة مع بدء عمليات التنمية الاقتصادية كان من شأنها أن تحدث تغيراً هيكلياً في بنية الواردات، إذ تزداد الواردات الاستهلاكية والاستثمارية على حد سواء، الأمر الذي يترك أثره النهائي في شكل زيادة نسبة بعض الواردات وانخفاض البعض الآخر منها، وفيما يتصف هيكل الصادرات الليبية بالطبيعة السلعية لمكوناته، فإنه يتصف أيضاً بارتفاع درجة التركيز، وذلك بالاعتماد في بنيانه الهيكلي على حصيلة صادرات سلعة رئيسة واحدة وهي النفط الخام، ويعني هذا الأمر أن استمرار هيكل الصادرات الليبية بنفس الوتيرة، سوف يقلل من فرص النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي، اعتماداً على تمويل الواردات المطلوبة للتنمية ولإحداث النمو من مصدر وحيد للنقد الأجنبي يخضع لعوامل اقتصادية وسياسية خارجة عن نطاق الاقتصاد المحلي والسياسات الاقتصادية المحلية، وانطلاقاً من هذه الإشكالية الرئيسة يتم طرح الإشكاليات الفرعية التالية:

- ما هو واقع الواردات في ليبيا، وإلى أي حد يشكل اعتماد تمويل الواردات المطلوبة للتنمية على الصادرات النفطية خطراً على الاقتصاد الوطني؟
- ما هي السبل التي يمكن تبنيها للحد من اعتماد الواردات الليبية عل النفط كمصدر وحيد لتمويلها؟

أهداف الدراسة:

تتجلى أهداف هذه الدراسة والتي نسعى إلى تحقيقها فيما يلي:

1. التعرف على تطور وبنيان هيكل الواردات الليبية ودوره في دعم الاقتصاد الوطني.
2. التعرف على دور الواردات الليبية في دعم الاقتصاد الوطني والمتمثل في قيمة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.
3. التعرف على أهم المعوقات التي تواجه الواردات الليبية والتي قد تشكل خطراً على الاقتصاد الليبي.
4. تقديم مقترحات تساهم في تذليل الصعوبات التي تواجهها الواردات الليبية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أن الواردات الليبية تنطوي على قدر كبير من السلع الاستثمارية التي يفتقر إليها الاقتصاد الليبي لمواصلة نموه، كما تنطوي على قدر كبير من السلع الاستهلاكية لتغطية العجز في العرض المحلي من هذه السلع، خاصةً مع توسع السوق الداخلية نتيجة عوامل ترتبط بنمو الايرادات النفطية، والانفاق العام، وبالنمو السكاني، فقد أسفر التوسع في الانفاق على التنمية نتيجة للزيادات الهائلة في الايرادات النفطية، إلى ظهور الاستيراد في الكثير من أوجه

الانفاق العام خصوصاً مع تزايد الدخول الشخصية، ومن ثُم تزايد القوة الشرائية، مما أدى إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية من الخارج.

فرضية الدراسة:

فرضية العدم (H_0): لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية (عند مستوى المعنوية 0.05) لقيمة الواردات الليبية (x) على الناتج المحلي الإجمالي (y).

الفرضية البديلة (H_1): يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية (عند مستوى المعنوية 0.05) لقيمة الواردات الليبية (x) على الناتج المحلي الإجمالي (y).

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة في منهجها على استخدام المنهج الوصفي لتحقيق أهداف الدراسة المتعلقة بدراسة واقع وتطور الواردات الليبية خلال الفترة 2000-2017، واستخدمت الأسلوب الكمي من خلال اعتمادها على الاقتصاد القياسي للوصول إلى تقدير أثر الواردات الليبية على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2017، واعتمدت الدراسة على نوعين من البيانات هي البيانات الأولية والمتمثلة بالدراسات النظرية السابقة والكتب والدوريات والبحوث المتعلقة بالموضوع محل الدراسة، أما البيانات الرسمية فتتمثل في البيانات الواردة المنشورة كتلك التي تتضمنها مصلحة الإحصاء والتعداد، والحسابات القومية، أو التي ينشرها مصرف ليبيا المركزي، والهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، ومجلس التخطيط العام، وصندوق النقد العربي في الحصول على البيانات الخاصة بالتجارة الخارجية في ليبيا كمصدر رئيس للبيانات.

الدراسات السابقة:

حاول الباحث التعرف على الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، وذلك بغرض التعرف على مناهجها وأهدافها كخطوة لازمة لتحديد منهج هذه الدراسة وأهدافها، ومن أبرز هذه الدراسات ما يلي:

أ. **دراسة: (شامية، 2007)** كان أحد محاور هذه الدراسة يتعلق بدراسة معدل انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج. وأوضحت أن نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي تراوحت ما بين (38%-70%) خلال الفترة (2000-2004)، الأمر الذي ترتب عليه زيادة الاعتماد على الخارج، حيث تستورد ليبيا أكثر من 70% من احتياجاتها من الخارج، وتعتمد على صادرات النفط الخام مصدراً أساسياً للعملات الأجنبية.

ب. **دراسة: (Abughalia ، 2012)** تناولت هذه الدراسة تأثير الحصار الاقتصادي الدولي على التجارة الخارجية الليبية، وحاولت الوصول إلى الصلات ما بين الحظر الاقتصادي الدولي والتجارة الخارجية الليبية، وعلى وجه الخصوص تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على نمط الصادرات والواردات الليبية خلال فترة العقوبات الدولية (1978- 2010)، وكذلك دراسة ميزان المدفوعات وهيكل الصادرات والواردات في نفس الفترة، وبالإضافة إلى ذلك، التركيز على تحديد الأسواق الرئيسة التي يتم التعامل معها، وأوصت الدراسة بضرورة السعي إلى الانفتاح على العالم الخارجي، من خلال الدخول في اتفاقيات تجارية واتفاقيات مع عدد من الدول والأسواق الدولية. وضرورة تشجيع ودعم القطاع الخاص؛ وذلك ليكون له دور فاعل في تنمية قطاع الواردات وإعادة توجيه عائدات النفط والفائض التجاري للاستفادة منها في رفع مستوى إنتاجية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ج. دراسة:(Elgesim، 2016) استهدفت هذه الدراسة تحليل أثر التجارة الخارجية في السعودية على التنمية الاقتصادية خلال الفترة 1990-2013، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتحقيق أهدافها المتعلقة بقياس أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في السعودية، كما تناولت قياس أثر حجم الواردات السعودية على الناتج المحلي الإجمالي، وتبين أن الواردات السعودية تلعب دوراً كبيراً في زيادة الاستثمار وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ربما يعود إلى أن جزء كبير من الواردات هي واردات من السلع الوسيطة والرأسمالية وتوصلت إلى وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والواردات السعودية.

د. دراسة: (البر وآخرون، 2016) تناولت الدراسة أثر ترقية الصادرات مقابل إحلال الواردات على النشاط الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1992-2012)، وهدفت الدراسة إلى قياس هذا الأثر مستخدمةً المنهج الوصفي والأسلوب الكمي من خلال الاعتماد على الاقتصاد القياسي، وتوصلت الدراسة إلى أنه لم يكن لإحلال الواردات أثر بالحجم المتوقع على النشاط الاقتصادي، ومرد ذلك لعدم توفر رؤوس الأموال للمساهمة في قيام صناعات الإحلال بالصورة المثلى، وحتى الصناعات التي قامت لم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي محلياً مثل صناعات الأدوية، والنسيج، والسكر، وأوصت الدراسة بضرورة تحسين البنية التحتية لقيام المشروعات الصناعية سواء كان للإنتاج أو غيره من أجل التصدير.

هـ. دراسة: (التلاوي وآخرون، 2019) هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين كل من الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي لمعرفة مدى تأثير كل من الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، ومن ثُم بيان مدى

الأثر والتفاعل بين كل من الصادرات والواردات وبين النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي.واعتمدت الدراسة على منهجية التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسن للكشف عن العلاقة في الأجل الطويل، وعلى نموذج تصحيح الخطأ (VECM) للتعرف على العلاقة السببية في الأجلين، وتوصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة تكاملية –طويلة الأجل– بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، وأيضاً يتأثر الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير بكل من الصادرات والواردات، حيث يتأثر سلباً بالواردات وبصادرات الفترة السابقة.

تحليل الواردات الليبية ودورها في الميزان التجاري خلال الفترة (2017-2000)

الميزان التجاري **Balance COMMERCIALE** هو عبارة عن الفرق الموجود بين إجمالي الصادرات **Exports**، وإجمالي الواردات **Imports**، فإذا تجاوزت قيمة الصادرات من دولة ما قيمة وارداتها من السلع في وقت معين يكون هناك فائض في الميزان التجاري، وإذا حدث العكس يكون هناك عجز فيه، والميزان التجاري هو جزء مهم من النشاط الاقتصادي بصفة عامة وميزان المدفوعات بصفة خاصة، وله دور حسّاس فيما يخص النمو الاقتصادي، ويلعب الميزان التجاري دور مهم للتعرف على مكانة البلد ضمن خريطة الاقتصاد العالمي من زاوية الاندماج التجاري في السوق العالمية، فالتجارة الخارجية لأي بلد هي متنفس فوائض الإنتاج السلعي والخدماتي **(داود وآخرون،2002، 20)**، ولأن الميزان التجاري يتمثل في الصادرات والواردات، أي بأنها سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية متحركة من الدول المنتجة لها ويمكن أن تكون تدفقات سلعية وخدمية وقد تكون تدفقات لأصول رأسمالية، **(داود،2011، 145)**. أما الواردات فهي ذلك الجزء

من الناتج الوطني للدول الأخرى والذي يتم استعماله في حدود هذه الدول عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدول. **(برايس،2013، 37)**، ويوضح الجدول رقم (1)، الميزان التجاري في ليبيا خلال الفترة (2013-2000).

جدول (1)الميزان التجاري في ليبيا خلال الفترة (2017-2000) (القيمة بالمليون دينار)

السنوات	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	الميزان التجاري
2000	5221.5	1911.4	3310.1
2001	5394.0	2660.4	2733.6
2002	10177.0	5585.7	4591.3
2003	14806.6	5597.9	9208.7
2004	20848.3	8255.2	12593.1
2005	31148.0	7953.5	23194.5
2006	36336.3	7934.7	28401.6
2007	40972.1	8501.4	32470.7
2008	54732.4	11195.8	43536.6
2009	34070.9	16060.6	18010.3
2010	46196.3	22376.3	23820.0
2011	22527.5	9295.8	13231.7
2012	77805.5	27795.3	50010.2
2013	49310.8	33975.5	15335.3
2014	22554.8	22960.8	-406.0
2015	14892.2	17826.8	-2934.6
2016	13579.4	14523.9	-944.5
2017	27988.3	12862.8	15125.5

المصدر: وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، اتجاهات التجارة الخارجية، أعداد مختلفة عن الفترة 1971-2002./الهيئة العامة للمعلومات، الكتاب الإحصائي، أعداد مختلفة عن الفترة

2003– 2009 / مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد 58 _ الربع الثاني 2018.وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، ملخص إحصاءات التجارة الخارجية أعداد مختلفة عن الفترة (2017–2005). مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة عن الفترة (2009–2000). . صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة عن الفترة 2013–2018 .

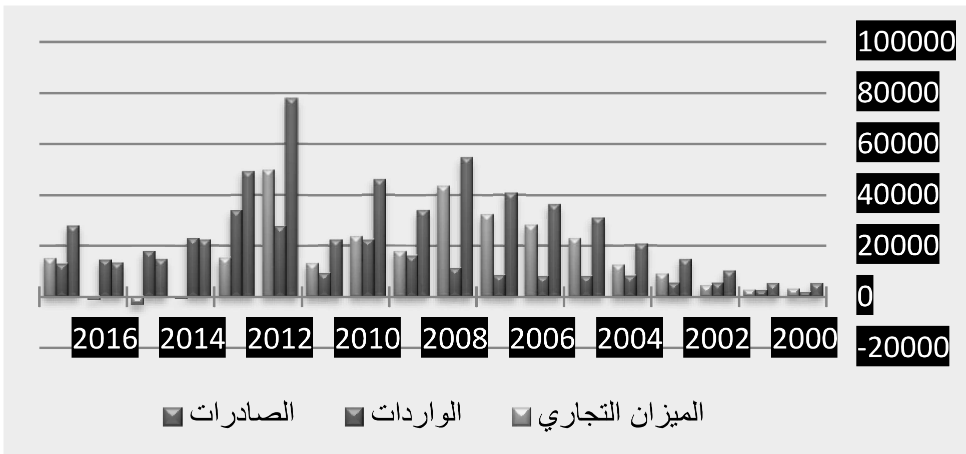

شكل (1)قيمة الصادرات والواردات والميزان التجاري خلال الفترة (2017–2000)

يتصف الميزان التجاري بالتذبذب بين عام وآخر أي انه في حالة عدم استقرار، فمن خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيم الميزان التجاري خلال السنوات غير متقاربة نسبياً باستثناء السنوات 2000، 2001، 2002، فقيم هذه السنوات يمكن اعتبارها متقاربة إلى حد ما ونسبة التغير السنوي فيها بسيطة مقارنة بباقي سنوات الدراسة، وقد يرجع سبب هذا التفاوت في قيم الميزان التجاري إلى الزيادة المطردة في قيم الصادرات ابتداء من عام 2003 وحتى عام 2008 هذا في مقابل الزيادة البسيطة في قيمة الواردات، أما في السنوات 2014، 2015، 2016، فقد كان هناك عجز في الميزان التجاري لأول مرة خلال فترة الدراسة.

ثالثاً: تطور حجم الواردات الليبية خلال الفترة (2017–2000)

يمكن التعرف على تطور حجم الواردات الليبية وذلك من خلال الجدول رقم (2) والذي يوضح تطور قيمة الواردات وأهميتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (2000-2017) كما يلي:

جدول (2)يوضح تطور قيمة الواردات وأهميتها النسبية في خلال الفترة (2000-2017)

السنوات	قيمة الواردات	نسبة نمو الواردات %	G.D.P	الواردات كنسبة من (GDP)%
2000	1911.4	-	17775.4	10.8
2001	2660.4	39.2	17640.7	15.1
2002	5585.7	110.0	15095.3	37.0
2003	5597.9	0.2	16160.6	34.6
2004	8255.2	47.5	48159.0	17.1
2005	7953.5	-03.7	66619.0	11.9
2006	7934.7	-0.02	79030.0	10.0
2007	8501.4	07.1	71503.7	11.9
2008	11195.8	31.7	90344.6	12.4
2009	16060.6	43.5	63689.1	25.2
2010	22376.3	39.3	87375.0	25.6
2011	9295.8	-58.5	39171.1	23.7
2012	27795.3	199.0	100627.3	27.6
2013	33975.5	22.2	65994.5	51.5
2014	22960.8	-32.4	45989.0	49.9
2015	17826.8	-22.4	41523.0	42.9
2016	14523.9	-18.5	46310.0	31.4
2017	12862.8	-11.4	61000.0	21.1
المتوسط	-	30.0	-	25.5

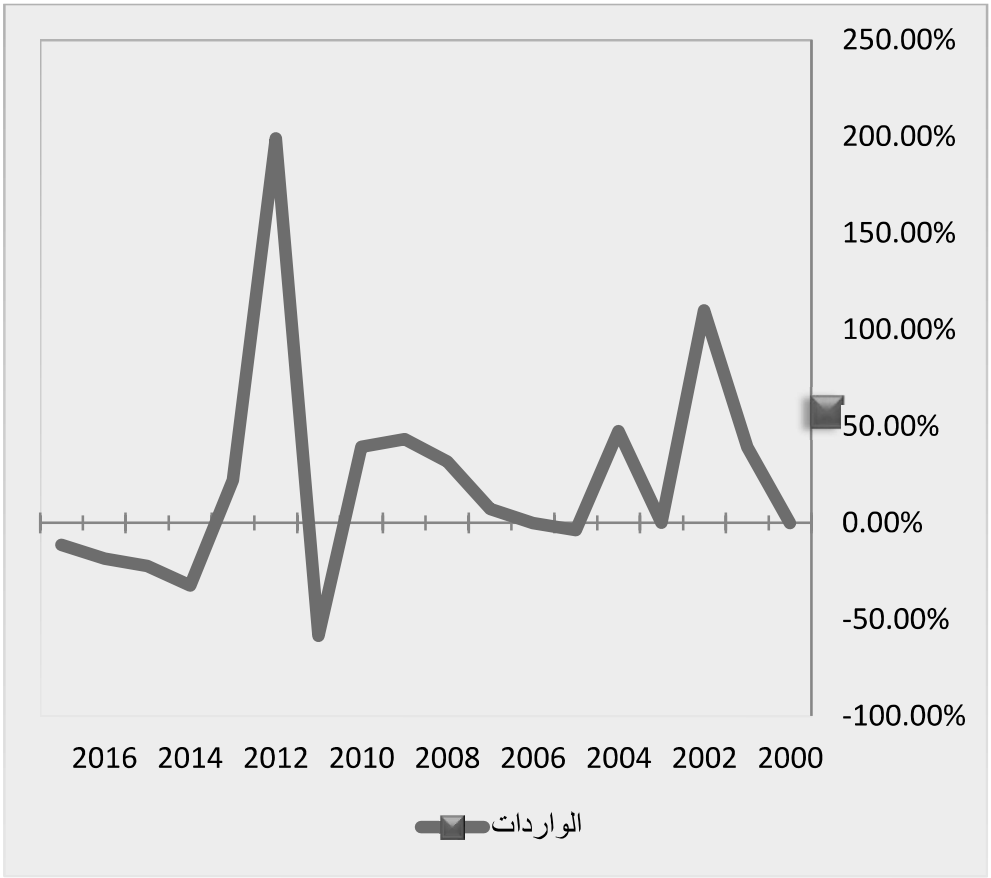

شكل (2) يوضح نسبة التغير السنوي في الواردات خلال الفترة (2000-2017)

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (2) والشكل رقم (2) إلى أن الواردات قد شهدت سنوات الدراسة تغيراً في قيمها، فمن سنة 2000 إلى سنة 2017 زادت قيمة الواردات الليبية، فبينما كانت قيمتها خلال عام 2000 حوالي (1911.4) مليون دينار لتصبح في عام 2017 (12862.8) مليون دينار، وقد شهد العام 2011 انخفاضاً حاداً في قيمة الواردات الوطنية فقد انخفضت نسبة نمو الواردات إلى أدنى مستوى لها لتصل إلى (58.5%) خلال الفترة موضع الدراسة وقد يرجع ذلك إلى الظروف السياسية التي مرت بها البلاد وما حدث من عدم الاستقرار، أما خلال العام 2012 فقد حققت واردات الدولة الليبية ارتفاعاً ملحوظاً فوصلت قيمتها إلى

(27795.3) مليون دينار مسجلة نسبة نمو بحوالي (199.0%) وهي أعلى مستوى لها خلال فترة الدراسة، وكانت نسبة نمو الواردات الليبية في المتوسط حوالي (30.0) خلال الفترة محل الدراسة، أما الشكل رقم (3) فيوضح الواردات الليبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كما يلي:

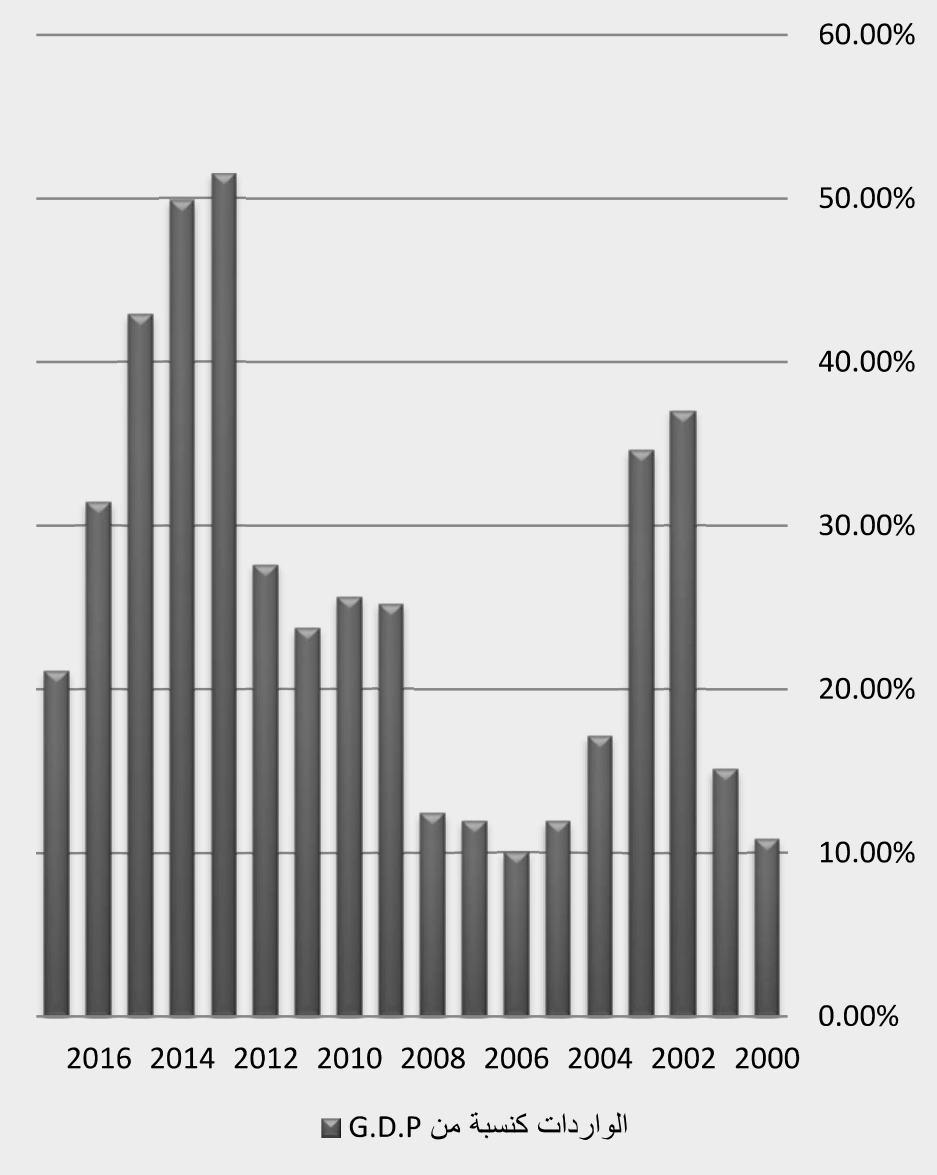

شكل (3)يوضح الواردات الليبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2017)

من خلال الجدول رقم (2) والشكل رقم (3) والذي يوضح الواردات الليبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2017، حيث تشير البيانات إلى أن الواردات الليبية قد ارتفعت من (1911.4) مليون دينار عام 2000 إلى (33975.5) مليون دينار عام 2013 كحد أعلى بنسبة (51.5%) ، وكان أدنى مستوى لها عام 2006 بنسبة (10%) وقد شكلت الواردات الليبية بالمتوسط ما نسبته (25.5) من الناتج المحلي الإجمالي.

1. تطور حجم الواردات الليبية وتوزيعها حسب الأقسام السلعية خلال الفترة (2000-2017)

يتشابه التوزيع السلعي للواردات في ليبيا مع غيره من دول العالم الثالث المنتجة للنفط وذلك من حيث اعتماد الصادرات على مصدر شبه وحيد وهو النفط الخام، واعتماد الواردات على السلع المصنعة والغذائية، ومن المعروف أن مصطلح الواردات كما يعني المنتجات والسلع فإنه أيضاً يشمل الخدمات التي يمكن أن يقدمها الأفراد أو الهيئات أو المؤسسات أو الشركات الخاصة أو العامة، الرسمية أو شبه الرسمية أو الدولية أو الإنسانية في مختلف متطلبات الحياة البشرية، إلا أن الدول النامية تمثل فيها الواردات من السلع والمنتجات النصيب الأكبر من إجمالي الواردات.

وفي ليبيا تمثل السلع الاستثمارية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية البند الرئيس للواردات، كما هو موضح في الجدول رقم (3) والشكل البياني رقم (4) خلال لفترة 2000 وفق التالي:

جدول (3)يوضح هيكل الواردات موزعة حسب أقسام السلع خلال الفترة (2000-2017)(القيمة بالمليون دينار)

السنوات	قيمة السلع الغذائية	%	قيمة السلع غير الغذائية	%	قيمة السلع الاستثمارية	%	قيمة النفط الخام	%	المجموع الكلي
2000	384.8	20.13	737.7	38.59	784.2	41.03	4.8	0.25	1911.4
2001	456.0	17.14	1074.0	40.37	1126.4	42.34	4.0	0.15	2660.4
2002	839.9	15.04	2272.5	40.68	2401.7	43.0	71.6	1.28	5585.7
2003	749.0	13.38	2125.0	37.96	2685.7	47.98	38.2	0.68	5597.9
2004	1159.8	14.05	3078.7	37.30	3960.3	47.97	56.4	0.68	8255.2
2005	177.4	14.80	2959.1	37.21	3787.0	47.61	30.0	0.38	7953.5
2006	1008.8	12.71	2946.8	37.14	3910.0	49.28	69.1	0.87	7934.7
2007	1215.5	14.30	3314.8	38.99	3878.4	45.62	92.7	1.09	8501.4
2008	1586.4	14.17	3757.8	33.57	5714.8	51.04	136.8	1.22	11195.8
2009	1663.9	10.36	6276.3	39.08	7968.9	49.62	151.5	0.94	16060.6
2010	2320.4	10.37	8786.2	39.27	11033.6	49.31	236.1	1.05	22376.3
2011	2537.6	27.30	3692.7	39.72	1994.5	21.46	1071.0	11.52	9295.8
2012	4358.4	15.68	10723.1	38.58	8811.4	31.70	3902.4	14.04	27795.3
2013	4975.0	14.64	13204.8	38.87	11568.0	34.05	4227.7	12.44	33975.5
2014	3978.7	17.33	9101.6	39.64	6965.9	30.34	2914.6	12.69	22960.8
2015	4199.5	23.56	7198.8	40.38	4956.9	27.81	1471.6	8.25	17826.8
2016	4123.6	28.39	5488.2	37.79	3390.6	23.34	1521.5	10.48	14523.9
2017	3218.3	25.02	5133.8	39.91	2323.7	18.07	2187.0	17.00	12862.8

المصدر: وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، اتجاهات التجارة الخارجية خلال السنوات (1971-2016) أعداد مختلفة/ مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة عن الفترة (2003-2008)/ الهيئة العامة للمعلومات، ملخص إحصاءات التجارة الخارجية 2008/ الهيئة

العامة للمعلومات سابقاً، الكتاب الإحصائي 2009/ وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، إحصائيات التجارة الخارجية 2017.

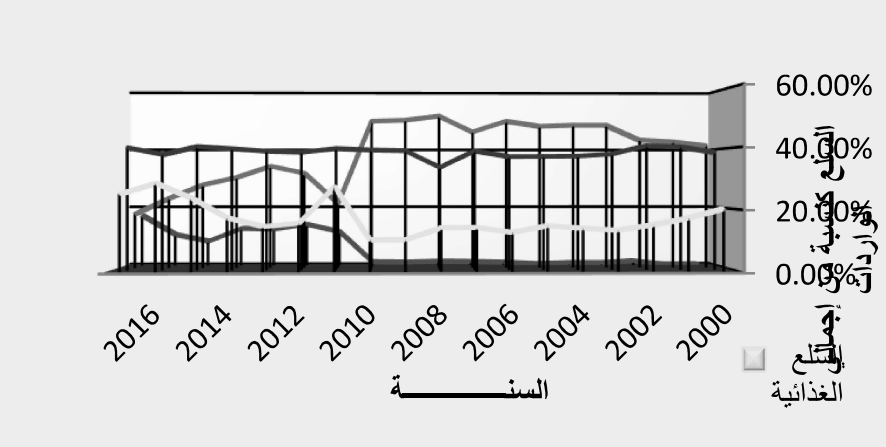

شكل (4) التوزيع النسبي للواردات حسب أقسام السلع خلال الفترة (2000-2017)

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (3) والشكل البياني رقم (4) إلى أن السلع الاستثمارية والسلع غير الغذائية يمثلان أعلى نسبة من إجمالي قيمة الواردات خلال سنوات الدراسة وإلى حدٍ ما يعتبر الفرق بينهما بسيط، ففي السنوات من 2000 إلى 2010 كانت نسبة السلع الاستثمارية أقوى من السلع غير الغذائية، أما خلال السنوات 2011-2017 فقد أصبحت السلع الاستهلاكية غير الغذائية تمثل أعلى نسبة من قيمة الواردات، ويتبين من خلال الجدول والرسم أن نسبة السلع الاستثمارية قد ارتفعت ما بين عام 2000 بنسبة(41.03%) إلى حوالي (47.97%) عام 2004، لتصل خلال سنة 2009 وبعد ارتفاع وانخفاض إلى نسبةٍ وقدرها (49.62%)، أما خلال السنوات 2010-2014 فقد انخفضت هذه النسبة بشكلٍ ملحوظ فقد وصلت في سنة 2011 إلى (21.46%) ويرجح سبب هذا الانخفاض الملحوظ إلى الظروف السياسية التي شهدها هذا العام، وابتداءً من سنة 2012 فيمكن القول أنها قد عادت إلى الاستقرار نسبياً لتصل خلال سنة

2014 إلى ما يقدر بـــ(30.34%)، إلا أنها قد رجعت إلى الانخفاض وبشكل تدريجي لتصل في سنة 2017 إلى (18.07%) حيث تعتبر هذه النسبة هي الأقل خلال فترة الدراسة.

أما السلع الاستهلاكية غير الغذائية فتعتبر مستقرة نسبياً فقد تراوحت ما بين (33.57%) و(40.68%) خلال فترة الدراسة، ففيما يتعلق بمعدل (33.57%) فقد كان خلال سنة 2008، أما باقي السنوات فتعتبر متقاربة حيث كانت في المتوسط في حدود (38.9%) من إجمالي قيمة الواردات.

وفيما يخص السلع الاستهلاكية الغذائية فقد كانت خلال سنة 2000 (20.13%) لتصبح في سنة 2004 وبعد انخفاض وارتفاع حوالي (14.05%)، أما خلال السنوات 2005-2009 فقد تراوحت نسبة السلع الغذائية من إجمالي قيمة الواردات ما بين (10.36%) و(14.80%)، أما في سنة 2010 فقد كانت حوالي (10.37%) لترتفع بعد ذلك وبشكل قوي خلال العام 2011 حيث أنها وصلت إلى (27.30%)، وربما كان ذلك بسبب الأحوال السياسية التي مرت بها البلاد والتي أشرنا إليها سابقاً، وبعد انخفاض وارتفاع فقد وصلت في سنة 2014 إلى ما يقدر بـــ(17.33%)، واستمرت في الارتفاع إلى أن وصلت خلال العام 2016 إلى (28.39%) وبالنسبة لسنة 2017 فقد انخفضت هذه النسبة لتكون حوالي (25.02%). أما نصيب الواردات من مشتقات النفط فإنه لم يتجاوز (17%)، ففي السنوات من 2000-2010 نجد أن قيمه لا تكاد تذكر فهي لم تتعدى (1.28%)، إلا أنها قد بدأت في الارتفاع من العام 2011 فقد بلغت حوالي (11.52%) لتتذبذب وتصل خلال العام 2014 إلى ما يقدر بـــ(12.69%)، أما

خلال سنة 2015 فقد كانت نسبة مشتقات النفط الخام من إجمالي قيمة الواردات حوالي (8.25%) لتبدأ بعد ذلك في الارتفاع التدريجي خلال السنوات اللاحقة حيث وصلت في سنة 2017 إلى (17%).

من التركيب السلعي للواردات يلاحظ نمو في السلع الاستثمارية في بداية فترة الدراسة وحتى العام 2008 وذلك قد يكون نتيجةً للبرامج الاستثمارية التي تتبعها الدولة بهدف التنمية الاقتصادية، ومن ثم انخفضت في نهاية فترة الدراسة، أما بالنسبة لتناقص الأهمية النسبية للواردات من المنتجات النفطية فقد يرجع ذلك للجهود التي بذلت أثناء تنفيذ خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي، وفيما يتعلق بالتذبذب الحاصل في الواردات من السلع الاستهلاكية الغذائية فهذا نتيجة للتغير في معدلات الاستهلاك من هذه السلع وهذا يرجع إلى الأنماط الاستهلاكية، وبالنسبة للسلع الاستهلاكية غير الغذائية فيمكن القول بأنها تعتبر مستقرة إلى حدٍ ما ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى الثبات النسبي في معدلات استهلاك هذه السلع.

2. التوزيع الجغرافي للواردات الليبية خلال الفترة (2000-2017)

يتضمن التوزيع الجغرافي للواردات الليبية الإشارة إلى وجهة حركة الواردات وأهمية الدول المستورد منها، حيث إن التوزيع الجغرافي للواردات يمكن من خلاله تحديد العلاقات الاقتصادية القوية وإمكانية تقوية أطراف التعاون الاقتصادي والتجاري معها.

أ. توزيع قيمة الواردات الليبية حسب المناطق الجغرافية

يتركز معظم التعامل التجاري لليبيا مع مجموعة دول أوروبا والدول الآسيوية ودول الجامعة العربية ودول الأمريكيتين وبعض البلدان الإفريقية حيث يتبين من

خلال الجدول رقم (7)، والجدول رقم (8)، والشكل البياني رقم (8) أن دول الاتحاد الأوروبي تحتفظ بوضعها كمصدرٍ رئيس لواردات ليبيا خلال سنوات الدراسة، هذا باستثناء سنة 2009، فبلغت نسبة قيمة الواردات من هذه الدول (54.5%) عام 2000 لتتذبذب بين الارتفاع والانخفاض وتصل في سنة 2004 إلى (63.1%)، وبعد ذلك بدأت في الانخفاض التدريجي إلى أن وصلت خلال سنة 2009 إلى ما يقدر بـــ(38.6%)، وفي سنة 2010 ارتفعت نسبة دول الاتحاد الأوروبي من إجمالي قيمة الواردات فقد بلغت (41.4%) لتتراوح بعد ذلك بين الانخفاض والارتفاع وتصل إلى نسبة وقدرها (39.1%) خلال سنة 2014، وفي العام 2015 بلغ نصيب دول الاتحاد الأوروبي من واردات ليبيا أدنى نسبة له خلال فترة الدراسة وتقدر هذه النسبة بـــ(36.7%)، إلا أن هذا الانخفاض لم يدم فقد ارتفعت خلال سنتي 2016 و2017 لتصل خلال سنة 2017 إلى ما يقارب (44.4%).

أما نسبة قيمة الواردات الليبية من دول آسيا فقد زادت من (19.7%) عام 2000 إلى (27.6%) عام 2017، فقد تذبذبت في بداية فترة الدراسة لتكون قيمتها في سنة 2004 ما يقارب (22.9%)، ومن ثم انخفضت خلال السنتين التاليتين حيث بلغت في سنة 2006 ما يقدر بـــ(20.2%)، وبعد ذلك فقد تدرجت ارتفاعاً لتصل إلى ذروتها سنة 2009 فوصلت إلى (39.4%) من إجمالي قيمة الواردات وقد سجلت بهذه النسبة أقوى مصدِّر لليبيا خلال هذا العام، أما خلال السنوات 2010–2014 فقد انخفضت نسبة قيمة واردات ليبيا من آسيا فبينما كانت في سنة 2010 حوالي (37%) فقد أصبحت في عام 2014 (32.2%)، وقد ارتفعت هذه

النسبة قليلاً في سنة 2015 حيث بلغت ما يقارب (33.4) لتتراجع بعد ذلك خلال سنتي 2016 و 2017 حيث بلغت في عام 2017 ما يقدر بـــ(27.6%).

وقد لوحظ أن نسبة واردات ليبيا من دول الجامعة العربية قد بلغت (11.6%) عام 2000، وبعد انخفاضٍ وارتفاع فقد وصلت سنة 2004 إلى ما يقدر بـــ(6.1%)، وقد شهدت أيضاً السنوات من 2005 إلى 2009 تذبذباً في نسبة الواردات الليبية من دول الجامعة العربية فبينما كانت (8.7%) في سنة 2005 فقد أصبحت خلال سنة 2009 وبعد انخفاضٍ وارتفاع حوالي (9%)، لتنخفض بعد ذلك سنة 2010 إلى حوالي (7.6%)، أما ما يخص سنة 2011 فقد شهدت ارتفاعاً قوياً في قيمة نسبة الواردات من دول الجامعة العربية مقارنةً بالسنوات السابقة فقد وصلت في هذا العام إلى ما يقارب (23.4%) حيث تعتبر هذه النسبة هي الأعلى خلال سنوات الدراسة، وبعد هذا الارتفاع الملحوظ فقد تدرجت هذه النسبة انخفاضاً إلى أن وصلت عام 2014 حوالي (18.4%)، وأما سنة 2015 فقد عادت فيها النسبة للارتفاع حيث بلغت ما يقارب (21.3%)، لتتراجع بعد ذلك خلال سنة 2017 حيث وصلت إلى نسبة وقدرها (18.5%).

أما فيما يخص نسبة واردات ليبيا من الدول الأمريكية فنجد أنها قد ارتفعت من سنة 2000-2004 بمعدل بسيط فبينما كانت (7.2%) في سنة 2000 فقد أصبحت خلال سنة 2004 حوالي (7.5%) وهذا باستثناء الانخفاض الحاصل في سنتي 2001 و 2003، واستمرت بعد ذلك في الارتفاع إلى أن وصلت عام 2007 ما يقارب (11.9%)، إلا أنها قد انخفضت خلال السنتين التاليتين لتصل خلال سنة 2009 إلى ما يقدر بـــ(8.7%)، أما من سنة 2010 إلى 2014 فقد

انخفضت نسبة الواردات الليبية من دول أمريكا فبينما كانت خلال سنة 2010 حوالي (10%) فقد أصبحت في عام 2014 (6.7%)، واستمرت في الانخفاض إلى أن وصلت في سنة 2017 إلى (3.8%) هذا باستثناء الارتفاع البسيط في سنة 2016. كذلك لوحظ أن قيمة نسبة واردات ليبيا من الدول الإفريقية كانت محدودة جداً طيلة سنوات الدراسة فنجد أنها تتراوح ما بين(0.2) و (0.9%) هذا في بداية الفترة أما من عام 2005 إلى 2017 فلم تتعدى هذه النسبة (0.3%).وأيضاً فيما يتعلق بالدول الأخرى فنلاحظ أن نسبة واردات ليبيا منها لم تتعدى (0.8%) على مدى فترة الدراسة.

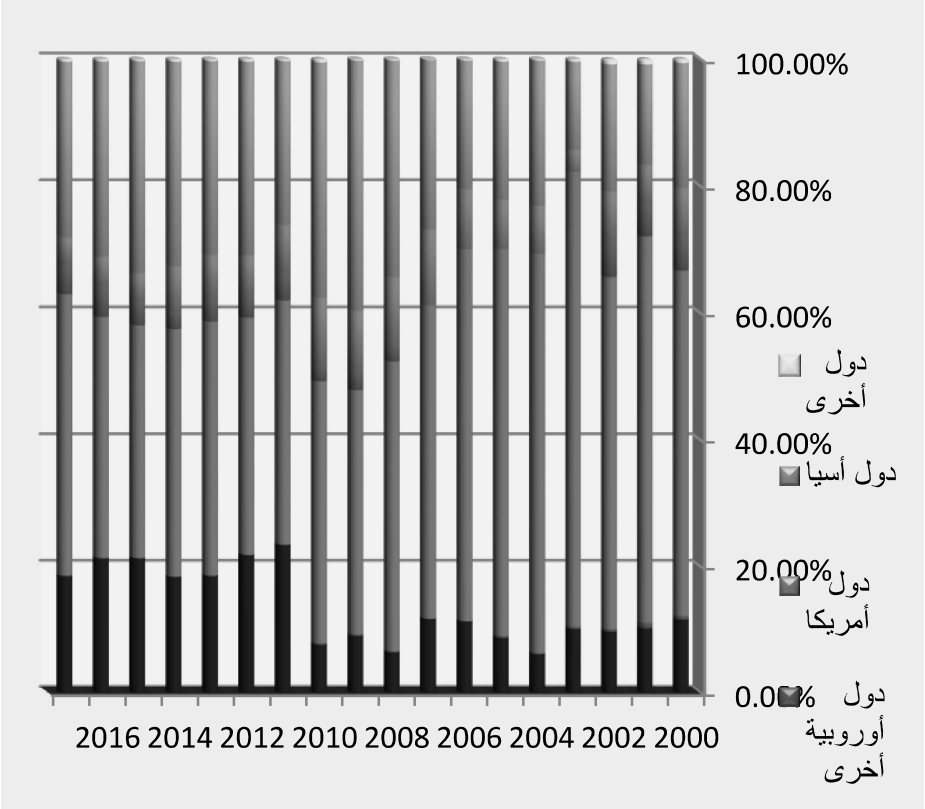

شكل (5)يوضح التوزيع النسبي للواردات حسب مجموعات الدول خلال الفترة (2000-2017)

جدول (4) يوضح قيمة الواردات والتوزيع النسبي لها حسب مجموعات الدول خلال الفترة (2000-2017)

لدول/السنوات	2000	%	2001	%	2002	%	2003	%	2004	%	2005	%	2006	%	2007	%	2008	%
الدول العربية	221.9	11.6	271.2	10.2	544.0	9.7	565.4	10.1	504.0	6.1	692.0	8.7	896.7	11.3	994.7	11.7	713.6	6.4
الدول الإفريقية	12.2	0.6	22.8	0.9	19.9	0.4	22.4	0.4	16.5	0.2	23.8	0.3	8.0	0.1	8.5	0.1	16.4	0.2
الاتحاد الأوروبي	1042.0	54.5	1625.5	61.0	3104.9	55.6	4019.3	71.8	5209.0	63.1	4859.6	61.1	4657.6	58.7	4208.2	49.5	5131.2	45.8
أوروبا أخرى	110.5	5.8	145.1	5.5	352.4	6.3	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	348.9	3.1
أمريكا	138.1	7.2	154.7	5.8	403.8	7.2	195.9	3.5	619.1	7.5	620.3	7.8	753.7	9.5	1011.6	11.9	1140.3	10.2
آسيا	375.6	19.7	419.3	15.8	1116.0	20.0	772.5	13.8	1890.1	22.9	1726.0	21.7	1602.9	20.2	2269.9	26.7	3818.4	34.1
بلدان أخرى	11.1	0.6	21.8	0.8	44.7	0.8	22.4	0.4	16.5	0.2	31.8	0.4	15.8	0.2	8.5	0.1	27.0	0.2
المجموع	1911.4	100	2660.4	100	5585.7	100	5597.9	100	8255.2	100	7953.5	100	7934.7	100	8501.4	100	11195.8	100
الدول/السنوات	2009	%	2010	%	2011	%	2012	%	2013	%	2014	%	2015	%	2016	%	2017	%
الدول العربية	1431.7	9.0	1700.5	7.6	2174.9	23.4	6100.0	21.8	6292.3	18.5	4224.5	18.4	3793.5	21.3	3095.8	21.3	2381.4	18.5

الدول الإفريقية	50.3	6202.1	611.5	1400.4	6327.0	37.6	16060.6
	0.3	38.6	3.8	8.7	39.4	0.2	100
الاتحاد الأوروبي	60.7	9274.3	727.1	2228.8	8276.0	108.9	22376.3
	0.3	41.4	3.2	10.0	37.0	0.5	100
أوروبا أخرى	18.9	3570.2	472.3	636.7	2399.4	23.4	9295.8
	0.2	38.4	5.1	6.8	25.8	0.3	100
أمريكا	26.6	10407.8	1098.4	1627.9	8437.3	97.3	27795.3
	0.1	37.4	4.0	5.9	30.4	0.4	100
آسيا	44.3	13625.4	1450.6	2122.1	10349.6	91.2	33975.5
	0.1	40.1	4.3	6.2	30.5	0.3	100
بلدان أخرى	6.7	8970.8	723.1	1536.0	7397.5	102.2	22960.8
	-	39.1	3.2	6.7	32.2	0.4	100
المجموع	11.5	6540.8	745.7	724.7	5959.1	51.5	17826.8
	0.1	36.7	4.2	4.0	33.4	0.3	100
	12.8	5519.9	779.4	592.4	4460.9	62.7	14523.9
	0.1	38.0	5.4	4.1	30.7	0.4	100
	14.5	5712.7	666.5	494.1	3550.4	43.2	12862.8
	0.1	44.4	5.2	3.8	27.6	0.4	100

ب. توزيع قيمة الواردات حسب أهم الدول المستورد منها:

إن معظم عمليات التبادل التجاري لليبيا مع الدول الخارجية تتركز أهمها في إيطاليا، وألمانيا، وفرنسا، والصين الشعبية، وتركيا، وكوريا الجنوبية، بالإضافة إلى بعض الدول الأخرى، حيث احتفظت إيطاليا بمركزها كمصدر رئيس لليبيا خلال السنوات من 2000 إلى 2004، ثم عادت عام 2011 إلى مركزها البارز كمورِّد رئيس لليبيا وقد استمرَّ ذلك إلى نهاية فترة الدراسة، أما خلال العام 2010 فقد

كانت الصدارة لدولة تركيا حيث سجلت خلال هذا العام أقوى نسبة من إجمالي قيمة الواردات الليبية.

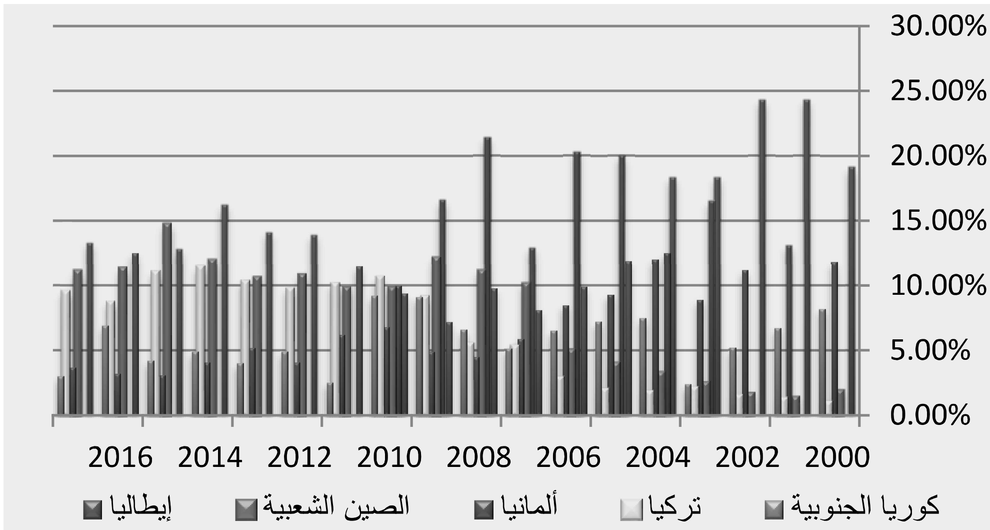

شكل (6)يوضح التوزيع النسبي للواردات حسب أهم الدول المستورد منها خلال الفترة (2017-2000)

انطلاقاً من معطيات الشكل رقم (3) والذي يبين قيمة الواردات والتوزيع النسبي لها حسب أهم الدول المستورد منها خلال الفترة (2017–2000) نشير هنا إلى أننا سوف نركز على أهم دولتين تعتبر سوقا مهما للاستيراد، حيث نجد أن الدول الأوروبية أهم زبون فقد استحوذت على النصيب الأكبر من الواردات الليبية، وكانت إيطاليا قد احتلت مرتبة متقدمة بين الدول خلال فترة الدراسة فقد تراوحت الأهمية النسبية للواردات الليبية من ايطاليا بين (24.3%) عامي 2001 و 2002 كحد أعلى و(7.2%) عام 2009 كحد أدنى، وتبين هذه النسبة أن سوق ايطاليا يستوعب النصيب الأكبر من الواردات الليبية، في حين احتلت ألمانيا المرتبة الثانية تقريباً حيث حققت أعلى قيمة لها في عام 2001 بلغت حوالي (13.1)، في حين كانت أدى نسبة عام 2015 بلغت(3.1). يتضح من العرض السابق لواقع وتطور التوزيع الجغرافي للواردات الليبية أن هناك عدداً من الخصائص التي يتمتع بها هذا القطاع بحيث يمكن تقسيم مناطق

التعامل التجاري الدولي إلى مجموعة دول الاتحاد الأوروبي ودول أوروبية أخرى والدول الأسيوية ومجموعة دول شمال ووسط وجنوب أمريكا والدول العربية والدول الأفريقية، وتتباين الأهمية النسبية للتبادل التجاري مع هذه المجموعات من منطقة إلى أخرى ومن فترة زمنية إلى أخرى وذلك حسب التوجهات الاقتصادية والسياسية التي تتبع حيال كل منها وحسب الظروف التي يمر بها الاقتصاد العالمي، كل ذلك قد يؤدي إلى التعرف على مدى نجاح السياسات التي استهدفتها خطط التنمية في مجال إيجاد مصادر جيدة ومضمونة للاستيراد يكفل توفير احتياجات الاقتصاد الوطني من مختلف السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية وبأفضل الشروط، وبصفة عامة فإن دراسة التوزيع الجغرافي للواردات الليبية تبين مدى نجاح سياسات التنمية الاقتصادية في إقامة علاقات تجارية متبادلة لمصلحة الاقتصاد الوطني، ومن الأرقام المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للواردات الليبية يتضح أنه لم يطرأ تغير ذو أهمية في المراكز التجارية التي تتعامل معها ليبيا طوال فترة الدراسة ويلاحظ أن جُلَ التبادل التجاري كان بالدرجة الأولى مع مجموعة الدول الصناعية الأوروبية وهي إيطاليا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا، حيث احتفظت إيطاليا تقريباً بمركزها كمورِّد رئيس لليبيا وقد استمرَّ ذلك إلى نهاية فترة الدراسة، أما خلال العام 2010 فقد كانت الصدارة لدولة تركيا حيث سجلت خلال هذا العام أقوى نسبة من إجمالي قيمة الواردات الليبية، ثم تأتي الدول الآسيوية في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية للواردات الليبية والتي شهدت تطوراً ملحوظاً خاصةً الصين وكوريا الجنوبية، كما شهدت دول شمال ووسط وجنوب أمريكا ارتفاعاً ملحوظاً عام 2010، وفيما يتعلق بالدول العربية فإن نشاط الواردات الليبية لم يكن في المستوى المطلوب إذ شهد نوعاً من التذبذب خلال فترة الدراسة، واتسمت الواردات الليبية إلى الدول الأفريقية بالانخفاض الشديد حيث لم تتجاوز 1% تقريباً في معظم فترة الدراسة،

وقد يرجع السبب وراء الانخفاض الشديد للواردات الليبية من الدول العربية والافريقية إلى ضعف البنية الأساسية التي تخدم حركة التبادل التجاري بين ليبيا والدول العربية من جهة، وليبيا والدول الافريقية من جهة أخرى، مثل ضعف دور المؤسسات المالية العربية والافريقية في تمويل وتشجيع التبادل التجاري بينها وتواضع شبكة النقل والمواصلات، وقد تكون هناك توجهات ومصالح سياسية واقتصادية متضاربة أحياناً مع عدم وجود سياسات تكاملية بين الدول العربية، قد يؤدي إلى انخفاض حجم التبادل التجاري فيما بينها.

رابعاً: تطور مسلك الواردات الليبية والمتغير المستقل المفترض لتفسير التغيرات فيها خلال الفترة (2000-2017)

إن تطور مسلك التجارة الخارجية يُعد بمثابة المرآة التي تعكس خصائص وهيكل الاقتصاد المحلي ودرجة تقدمه ونموه، إذ فيما تتميز الدول المتقدمة بهيكل متوازن في قطاعها الخارجي وهو الأمر الذي يعكس تنوع الاقتصاد الداخلي وتوازن هياكله الإنتاجية، فإن الدول النامية والتي من ضمنها ليبيا تتسم بهياكل إنتاجية غير متوازنة وتعتمد بشكل كبير على الواردات في تلبية الطلب المحلي من السلع والخدمات المطلوبة لأغراض التنمية وأغراض الاستهلاك.

1. تطور مسلك قيمة الواردات: ونقصد بالواردات الليبية مجموع ما استوردته ليبيا من سلع زراعية وصناعية وخدمات حيث تشمل السلع المواد الغذائية والحيوانات الحية، والمواد الخام غير الصالحة للأكل باستثناء الوقود، ومواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها، والمواد الكيميائية، وبعض المصنوعات التي صنفت على أساس المواد التي صنعت منها، والآلات ومعدات النقل، والمصنوعات

الأخرى، غير أن العنصر الرئيس في كل هذه الواردات هو المواد الغذائية والحيوانات الحية والآلات ومعدات النقل، وعليه فإنه بتجميع سنوات الفترة موضع الدراسة كل سنة على حده حصلنا على قيمة الواردات بالمليون دينار ليبي على النحو الذي يوضحه الجدول التالي والرسم البياني المرافق له.

جدول (6)يوضح تطور مسلك قيمة الواردات خلال الفترة (2017-2000)

السنوات	قيمة الواردات (القيمة بالمليون دينار)
2000	1911.4
2001	2660.4
2002	5585.7
2003	5597.9
2004	8255.2
2005	7953.5
2006	7934.7
2007	8501.4
2008	11195.8
2009	16060.6
2010	22376.3
2011	9295.8
2012	27795.3
2013	33975.5
2014	22960.8
2015	17826.8
2016	14523.9
2017	12862.8

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد، اتجاهات التجارة الخارجية أعداد مختلفة عن الفترة (2000-2010)/ الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الكتاب الإحصائي 2003، 2009./الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، ملخص إحصاءات التجارة الخارجية، أعداد مختلفة عن الفترة(2005- 2017).

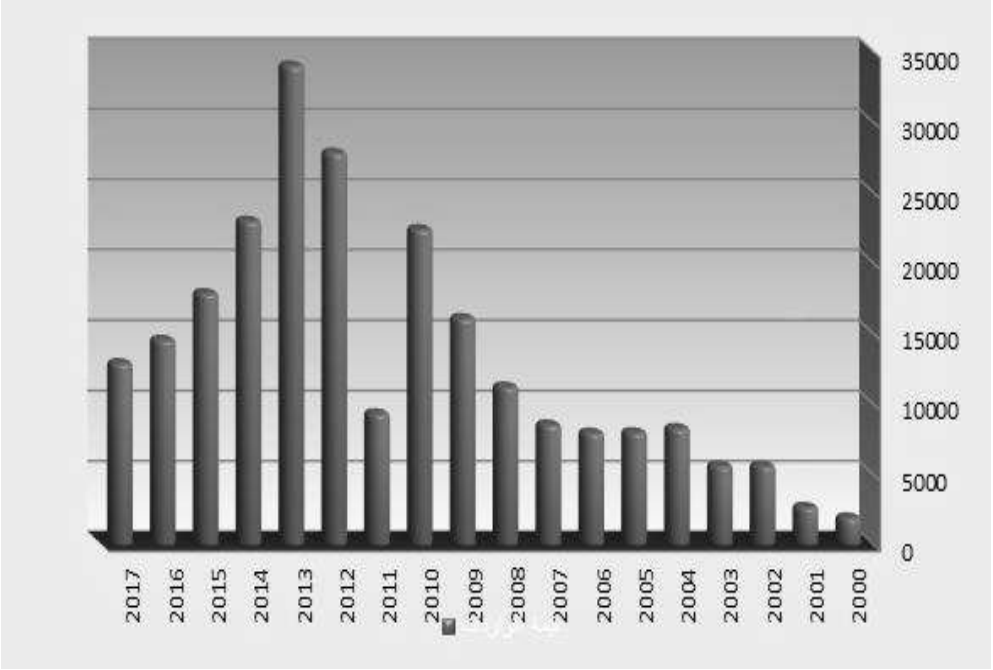

شكل (7)يوضح تطور مسلك قيمة الواردات خلال الفترة (2000-2017)

فبالتأمل في الجدول السابق والرسم البياني المرافق له نسجل الملاحظات التالية:

- لقد سجلت قيمة الواردات الليبية انخفاضاً في بداية الدراسة عام 2000 مقارنةً بفترة الدراسة، إلا أنه بدأت في الارتفاع تدريجياً من عام 2002 وحتى نهاية الفترة موضع الدراسة.
- سجلت الواردات الليبية انخفاضاً شديداً في قيمة الواردات سنة 2011 وربما يعزى ذلك نتيجةً للظروف السياسية التي مرت بها البلاد.
- سجلت الواردات الليبية أعلى نسبة لها عام 2013، ولعل السبب في ذلك يعود في الانتعاش الحاصل في الاقتصاد الوطني.

أما بالنسبة للسنوات 2015-2017 فقد شهدت انخفاضاً ملحوظاً في قيمة الواردات الليبية، وربما يعزى ذلك لمشكلة السيولة النقدية التي مرت بها البلاد أدي

ذلك لصعوبة حصول الفرد على السلع ومتطلباته الضرورية خصوصاً وأن جلّ الواردات الليبية تتكون من السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية.

2. تطور مسلك الناتج المحلي الإجمالي (G.D.P):

يقيس الناتج المحلي الإجمالي القيمة النقدية للمنتجات والخدمات النهائية أي تلك التي يشتريها المستخدم الأخير، والتي تنتج في بلد ما خلال فترة زمنية معينة، حيث يتم حساب كل الناتج المتولد داخل حدود هذا البلد، ويتكون الناتج المحلي الإجمالي من سلع وخدمات تنتج للبيع في السوق ويشمل أيضاً بعض المنتجات غير السوقية مثل الدفاع أو خدمات التعليم التي توفرها الدولة أي أنه مجموع قيم السلع والخدمات النهائية على اختلاف أنواعها(بما في ذلك مخصصات استهلاكات السلع الاستثمارية أو استثمارات الإحلال) التي ينتجها المجتمع الاقتصادي المعين محلياً خلال فترة زمنية معينة، حيث إن الناتج من السلع والخدمات يعتبر ناتجاً محلياً إذا ما تم إنتاجه داخل المجتمع، حتى ولو كان جزء من هذا الناتج يتم إنتاجه في وحدات إنتاجية مملوكة لغير المواطنين، وعلى ذلك فلا تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي أية سلع وخدمات يتم إنتاجها خارج المجتمع، حتى ولو كانت هذه السلع والخدمات يتم إنتاجها في وحدات إنتاجية في الخارج مملوكة للمواطنين، وعلى هذا الأساس فإن الدخل المتولد من الناتج المحلي هو دخل محلي، ومن ثم فإن النظرة المحلية للناتج والدخل ذات أساس جغرافي فحسب، بصرف النظر عن جنسية الذين يمتلكون الوحدات الإنتاجية التي تنتج الناتج المحلي الإجمالي. [عمر، 1989،604]

جدول (7)يوضح تطور مسلك الناتج المحلي الإجمالي(G.D.P) خلال الفترة (2000-2017) (القيمة بالمليون دينار)

السنوات	G.D.P
2000	17775.4
2001	17640.7
2002	15095.3
2003	16160.6
2004	48159.0
2005	66619.0
2006	79030.0
2007	71503.7
2008	90344.6
2009	63689.1
2010	87375.0
2011	39171.1
2012	100627.3
2013	65994.5
2014	45989.0
2015	41523.0
2016	46310.0
2017	61000.0

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة عن الفترة (2000-2009) مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد 58 - الربع الثاني 2018. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013-2018 أعداد مختلفة.

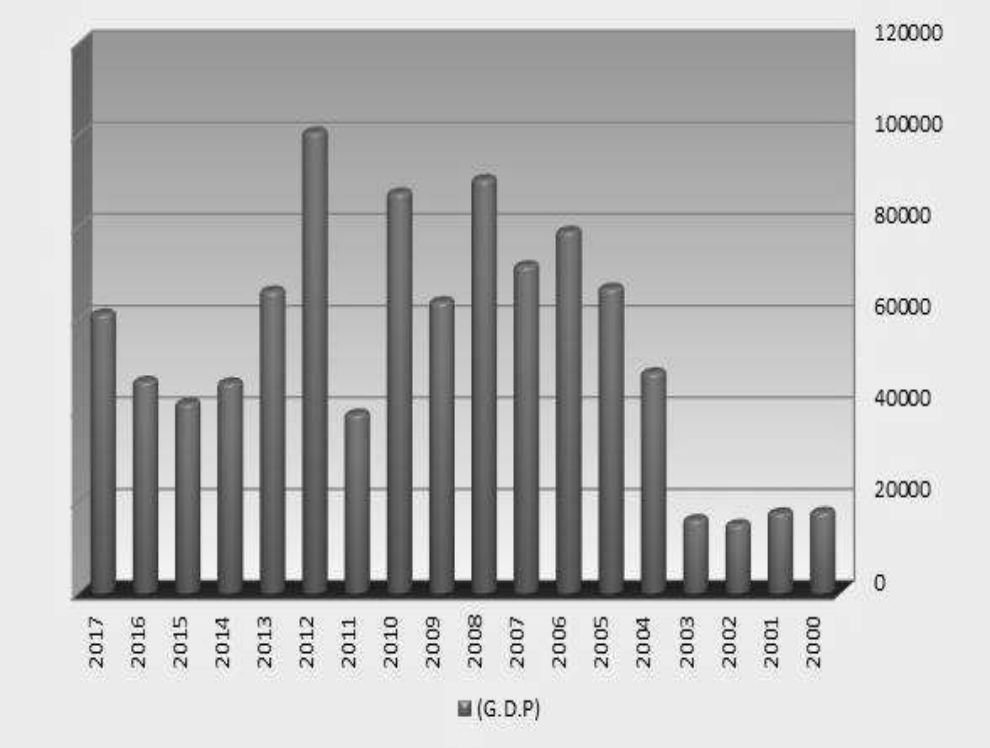

شكل (8) يوضح تطور مسلك الناتج المحلي الإجمالي (G.D.P) خلال الفترة (2000-2017)

فبالتأمل في الجدول السابق والرسم البياني المرافق له نسجل الملاحظات التالية:

- أن قيم الناتج المحلي الإجمالي سجلت (17775.4) مليون دينار في بداية فترة الدراسة ووصلت إلى (61000.0) عام2017.
- سجل الناتج المحلي الإجمالي أدنى مستوى له عام 2002 حيث كانت القيمة (15095.3) مليون دينار، في حين سجل أعلى نسبة له عام 2012 حيث وصلت القيمة إلى (100627.3)، ولعل السبب في ذلك يعود للارتفاع الحاصل في أسعار النفط العالمية.
- شهدت السنوات 2013-2015 انخفاضاً تدريجياً في قيمة الناتج المحلي الإجمالي حيث كانت في سنة 2015 (41523.0) مليون دينار، وربما يعزى ذلك لإغلاق الموانئ النفطية واجبارها على عدم التصدير.

خامساً: دراسة قياسية عن دور الواردات الليبية في دعم الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2000-2017)

مما لا شك فيه أن التوسع في الواردات مع العالم الخارجي ينطوي على جملة من الآثار على الوضع الاقتصادي للدولة، وأن هذه الآثار قد تكون إيجابية تزيد من أهمية الواردات بالنسبة للعملية التنموية، كما يمكن أن تكون سلبية مما يستوجب إتباع جملة من الاجراءات بغرض تفعيل الواردات في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، ولقد وجب هنا أن يذكر المتغير التابع والمطلوب تفسيره والمتغير المستقل كمفترض لتفسير هذا المتغير التابع حيث سيتم قياس الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وحصيلة الواردات الليبية كمتغير مستقل والتي قد تمارس دوراً مؤثراً في دعم الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2000-2017)، حيث تم صياغة دالة يمكن أن تستخدم في تفسير التغيرات المشاهدة في الاقتصاد الوطني خلال الفترة موضع الدراسة، هذه الدالة قد تمت صياغتها بحيث تشتمل على متغير مستقل واحد ويمثل حصيلة الواردات الليبية، ومتغير تابع وحيد وهو الناتج المحلي الإجمالي وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS) كما يلي:

$$Y_t = B_0 + B_1X_t + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث: Y_t :ترمز إلى الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع.

X_t:ترمز إلى حصيلة الواردات كمتغير مستقل.

ε_t: ترمز إلى المتغير العشوائي.

والجدول التالي يبين الاختبارات المستخدمة في تحليل معادلة الانحدار البسيط لتحديد العلاقة بين حصيلة الواردات الليبية المتغير المستقل على الناتج المحلي الإجمالي المتغير التابع:

جدول (11) يوضح نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر قيمة الواردات على الناتج المحلي الإجمالي

المتغير المستقل	قيمة المعلمة	اختبار (T- Test)	الدلالة الإحصائية (T – Test)	Tolerance	VIF	قيمة اختبار (F – Test)	الدلالة الإحصائية (F – Test)	معامل الارتباط	معامل التحديد
الثابت (b_0)	32073.9	3.249	0.005						
قيمة الواردات (x)	1.672	2.665	0.017	0.604	1.712	7.102	0.017	0.554	0.307
$y = 32073.9 + 1.672x + \varepsilon$									
حيث أن : y الناتج النحلي الإجمالي ، x قيمة الواردات									

المصدر: من إعداد الباحث، بناءً على مخرجات الحاسب الآلي.

لتحديد العلاقة بين قيمة الواردات والناتج المحلي الإجمالي، فإن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.554) وهي قيمة موجبة وتشير إلى وجود علاقة معنوية بين قيمة الواردات والناتج المحلي الإجمالي ، ولتحديد أثر قيمة الواردات على الناتج المحلي الإجمالي ، فإن النتائج في الجدول أعلاه أظهرت إن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي (0.017) وهي أقل من 0.05 وتشير إلى وجود أثر إيجابي معنوي ذو دلالة إحصائية لقيمة الواردات على الناتج المحلي الإجمالي، فقد تبين إن قيمة الواردات

تؤثر بنسبة مقدارها (30.7%) على الناتج المحلي الإجمالي ، ما لم يؤثر مؤثر آخر. وبالتالي قبول الفرضية البديلة (H_1): يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية (عند مستوى المعنوية 0.05) لقيمة الواردات الليبية (x) على الناتج المحلي الإجمالي (y).

النتائج:

1. تساهم الواردات في تغطية جزء كبير من الطلب المحلي في الاقتصاد الليبي.
2. لم يكن انخفاض قيمة الواردات أو معدلات نموها أو حصتها في الناتج المحلي الإجمالي نتيجةً لسياسة إحلال الواردات فحسب ولكن أساساً كنتيجة لتطبيق سياسة القيود الكمية المباشرة على الواردات بكل ما يرافقها من ازدياد للتعريفة الجمركية وترشيد للصرف الأجنبي كل ذلك قد ساهم في تخفيض قيمة الواردات.
3. ارتفاع درجة التركيز الجغرافي للواردات الليبية حيث أن جُلَ التبادل التجاري كان بالدرجة الأولى مع مجموعة الدول الصناعية الأوروبية وهي إيطاليا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا.
4. لم يكن نشاط الواردات الليبية مع الدول العربية في المستوى المطلوب إذ شهد نوعاً من التذبذب خلال فترة الدراسة، واتسمت الواردات الليبية إلى الدول الأفريقية بالانخفاض الشديد حيث لم تتجاوز 1% تقريباً في معظم فترة الدراسة، وقد يرجع السبب وراء الانخفاض الشديد للواردات الليبية من الدول العربية والافريقية إلى ضعف البنية الأساسية التي تخدم حركة التبادل التجاري بين ليبيا والدول العربية من جهة، وليبيا والدول الافريقية من جهة أخرى، مثل ضعف دور المؤسسات المالية العربية والافريقية في تمويل وتشجيع التبادل التجاري بينها وتواضع شبكة النقل

والمواصلات، وقد تكون هناك توجهات ومصالح سياسية واقتصادية متضاربة أحياناً مع عدم وجود سياسات تكاملية بين الدول العربية، قد يؤدي إلى انخفاض حجم التبادل التجاري فيما بينها.

5. تنامي الواردات من السلع الاستثمارية خصوصاً في نهاية فترة الدراسة وذلك قد يكون نتيجة للبرامج الاستثمارية التي تتبعها الدولة بهدف التنمية الاقتصادية.

6. تناقص القيم المطلقة والأهمية النسبية للواردات من المنتجات النفطية نتيجة للجهود التي بذلت أثناء تنفيذ خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي .

7. زيادة القيم المطلقة والأهمية النسبية للواردات من السلع الاستهلاكية الغذائية وان كانت بشكل متذبذب خلال فترة الدراسة ويعتبر ذلك مؤشراً لارتفاع معدلات الاستهلاك من هذه السلع إما للزيادة في عدد السكان أو للاختلاف في الأنماط الاستهلاكية السائدة في البلاد.

التوصيات:

1. زيادة توظيف العوائد النفطية في القطاعات الأساسية التي يمكنها فعلاً احداث نمو مستقر ومتوازن من ناحية، وتنويع مصادر الدخل من ناحية أخرى.

2. تطوير السياسة التجارية الليبية بحيث تكون أكثر اهتماماً بإقامة علاقات حسنة مع جميع دول العالم.

3. على متخذي القرار انتهاج سياسات يمكنها من توظيف الواردات في زيادة الإنتاج، أي التركيز على استيراد السلع التي تخدم عمليات الإنتاج بدلاً من التمادي في استيراد السلع الاستهلاكية.

4. اتباع سياسة تشجيع الصادرات وإحلالها محل الواردات كموجة لبرامج التصنيع وما تبعها من تكييف لقطاع التجارة الخارجية وأنماط التصنيع والاستهلاك.

5. ضرورة القيام بترتيب المشروعات الإنمائية حسب أولوياتها من حيث المردود الاقتصادي .

6. ضرورة العمل على خلق بيئة استثمارية مناسبة في ليبيا وذلك من خلال توفير البنية التحتية المناسبة.

7. إن جهود الدولة يجب أن توجه بشكل أكبر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي مما يوفر البيئة الاقتصادية الملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

المراجع:

أولاً: الكتب والبحوث العلمية

1. حسام علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2002.

2. حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011.

3. حسين عمر، مبادئ علم الاقتصاد، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1989.

4. خليفة برايس، دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1970-2010، بحث مقدم لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،، جامعة الجزائر، الجزائر، 2013.

5. عبدالرزاق محمد التلاوي& مخلوف مفتاح علي، أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970-2014، مجلة

الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، ليبيا، المجلد الثاني، العدد الأول، يناير 2019.

6. عبدالله إمحمد شامية، الاقتصاد الليبي وتحديات منظمة التجارة العالمية، بحث مقدم لندوة الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات التي نظمها معهد التخطيط في الفترة 31/30 يناير 2007، طرابلس، ليبيا.

7. موسى يوسف البر& عمران عباس يوسف، أثر ترقية الصادرات مقابل إحلال الواردات على النشاط الاقتصادي في السودان 1992-2012، مجلة جامعة البخت، العدد 16، 2016.

ثانياً: الدوريات والنشرات والتقارير

1. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، كتيب الجيب الإحصائي، أعداد مختلفة عن الفترة 1997- 2010.

2. صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، التقرير العربي الموحد، أعداد مختلفة عن الفترة 2013 – 2018.

3. مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد 58، الربع الثاني 2018.

4. مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة عن الفترة 2000 – 2009.

5. وزارة التخطيط، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، ملخص إحصاءات التجارة الخارجية، أعداد مختلفة عن الفترة 2000- 2017.

6. وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، اتجاهات التجارة الخارجية، أعداد مختلفة عن الفترة 1971- 2010.

ثالثاً: المصادر الأجنبية

1-*Suad A Ebin Elgesim, The Impact of Foreign Trade on The Growth and Development of The Economy in Saudi Arabia, Published by The Deanship of Academic Research and Quality Assurance, The University of Jordan, VOL 43 NO 2, 2016.*

2- *wessam Abughalia, Impact of International Economic Embargoes on the Libyan Foreign Trade, Journal of - Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences June 2012.*